

شاركت أربع ولايات في تونس لدعوة الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر نقابة عمالية تونسية، للإضراب العام، ونظمت مظاهرات معادية لحزب "النهضة" الحاكم، وهذه الولايات هي سيدي بوزيد والقصرين و صفاقس وقفصة. وقد نفذت أربع ولايات مضطربة في تونس الخميس إضراباً بدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يخوض مواجهة مباشرة مع السلطة، ويفترض أن يبلغ ذروته في 13 ديسمبر مع التوقف عن العمل في جميع أنحاء البلاد. وجرى الإضراب في سيدي بوزيد (وسط الغرب) وجارتها ولاية القصرين وولاية صفاقس التي تضم ثاني أكبر مدن تونس بعد العاصمة وولاية قفصة المنجمية المضطربة، وتشهد هذه الولايات اضطرابات، وخصوصاً تلك الواقعة في وسط الغرب والمهمشة اقتصادياً.

وأعلنت المركزية النقابية العريقة على موقعها على فيسبوك ولو كالة الأنباء الفرنسية عن هذه الإضرابات "على إثر الاعتداء على مقر المركزية النقابية وعلى النقابيين"، وأكدت أنها تهدف إلى الاحتجاج على الهجوم على مناضليها الثلاثاء امام مقر الاتحاد بالعاصمة.

وطالب الاتحاد باعتقال المهاجمين وحل "رابطة حماية الثورة" التي يعتبرها معارضوها نوعاً من الميليشيا التي تستخدم وسائل عنيفة وتقدم نفسها على أنها ضامنة لتحقيق مطالب الثورة التونسية. واغلق الجزء الأكبر من المؤسسات العامة والخاصة في هذه المناطق بدعوة من الفروع المحلية للاتحاد الذي يعد أكبر مركزية نقابية في البلاد، وفتحت بعض المحلات التجارية الصغيرة ومقاهي الأحياء وتظاهر مئات الأشخاص في سيدي بوزيد وهم يرددون شعارات معادية للسلطة، وتشكل هذه الإضرابات مقدمة لإضراب عام أعلنه الاتحاد العام التونسي للشغل في 13 ديسمبر، في أوج أزمة سياسية واجتماعية قبيل الذكرى الثانية للثورة التونسية.

ولم يسبق للاتحاد العام التونسي للشغل أن أعلن الإضراب الوطني العام إلا مرتين الأولى في 26 يناير 1978 في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وترافق مع أحداث دامية وقمع شديد من السلطات. أما المرة الثانية، فكانت دعوة للإضراب العام لساعتين فقط يوم 12 يناير 2011 قبل يومين من سقوط نظام زين العابدين بن علي.

ويضم الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس في 1946 نحو نصف مليون منتسب وهو المركزية النقابية الأساسية والتاريخية في البلاد.

ويأخذ حزب النهضة الإسلامي الحاكم على الاتحاد العام التونسي للشغل تدخله في الشأن السياسي ويتهمه بتأجيج الاحتجاجات الاجتماعية في البلاد، التي تشهد بانتظام تظاهرات عنيفة. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل سعى في منتصف أكتوبر إلى جمع كافة القوى السياسية في حوار وطني للتباحث بشأن توافق حول الدستور الجديد الذي تتعثر صياغته، وأجندة نهاية المرحلة الانتقالية، لكن حزب النهضة وشريكه في الحكم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية قاطعا اللقاء مما أدى إلى فشله.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 07/12/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com